

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

بداية المصطلحات





أقوى في المجال ككتاب الله الوارد على هذا العنوان ويحظر بالبال ويحظر  
اعلم بالمال أن توفيق الافتتاح بالجملة لما كان من النوع الخصلة ما  
أن يكون الحد متاخراً عنها ليكون متصفاً للشك في ذلك النوع الخصلة  
وقد يقال أن المراد بالابتداء افتتاح عز في موضع ممد وطلاق على ما  
قبله شروع في المعهود كما يقال أول الليل وأول النهار أول الوقت  
وأول الربيع وحينئذ لا يراد على المصنف أنه جاء في روايته كذا في مال  
لم يبدأ فيه بهم بزمنه كما في المصنف على فهو أقطع محقق من كل بركة  
أخرجه الزبيري عن أبي هريرة مرفوعاً وإن قيل يصعب وما في روايته  
المرطبة وحسنه عن أبي هريرة مرفوعاً كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد  
الجدية على روايته في الخبر وهو الظاهر من وضع الترمذي حيث أورد في باب  
خطبة النكاح بمكة اليعقوب من اعتراف الشيخ ابن حجر الصقلاني على البخاري  
بترك الشهادة أول كتابه مع أنه قد يجب عنه بعدم صحة الحديث عند  
باني رواية كسر الخاء والاضمة والله أعلم بما جاء في أربعة عشر معنى  
والتفاسير منها الاضاق والاستعانة وأي متعلقة بتقدير آخر  
على المختار حقيقة الحقيقة المابتداء وتقطعا لا سم الخاضع عن الالتماس  
لكل جهام والردة لمقام الاختصاص الذي هو المراد ورد الالتماس  
حيث كانوا يتدلون بالاضام ويعتقدون بزمنه في بعض الكلام لكن قال  
العراق الجاه حقيقة الابداء باسمه سبحانه لا اثباتاً ولا انقضاءً  
معمود في الخبر ملاحظه الغير فهو أيضا مكي في الابداء مطلق  
مختصاً باسمه سبحانه فلا مانع من تقدير المحدثين مؤخر الآن الآن الآن  
سجانية التقديرية مقدماً كما أنه في الذكر مقدم انتهى والمعنى باسم  
تفصيل أو ابتدائي في جميع أمور من قبيل كاسم مستعينا بوجه الاسم

يقيدون

الاسماء التي هي أوائلها على السكون فبعد الابداء بها يريدون  
الوصل والاصح أن هذا الابداء المحذوف العكيد ودم يدل تصاريفه  
من سميت ومحوه واستحقاقه من السهو وهو الغلو لأن التمه تنويه  
بالسمع ورفع لغيره وعند التوفيق أصله وهم وهو العلامة لأنه  
علامة دالة على الجمع فحدثت حرف العلة تخفيفاً ثم أودعت عليه إم  
الوصل وسقطت كما تنهاه التسمية الحقيقية بالجملة هي لفظ الله على  
تلافي رسم الخطة للفترة الاستقبال الكلي وطولت الياء واللام عليها قيل  
ذكر الاسم فوق عين العين واليمين وقيل الاسم صلته وهو أن يراد  
اللفظ فلا يصح القول بأنه عين اليمين وإن أراد به ذات اليمين والوجود  
الطليق إذا اعتبر مع حقيقة الرحمة والقارح صفة القهر فهو عين  
اليمين بحسب التحقيق والوجود وإن كان غيره بحسب النقل والاصحاب  
المفوضة هي اسم أي الاسم والاضافة تامة والمراد أيضاً إذا  
المنع من جعلها الله الله والرحمن الرحيم أو يراد به الاسم خصوصاً  
توضيحه القصر بها ويمكن أن يكون الاضافة بياناً بناء على ما تقدم  
بكذا قال بعض المحققين وأعلم أن هذه المسألة قد اختلف فيها على  
غرائب اختلفت أن الاسم عين اليمين والسمية وتامتها وهو المنقول  
في الخبر الكبرية والمختص لم يغيرها قال العلامة عرس جماعة بولق  
والتسمية على الجمع وعنه التسمية وهو المصعب عن بعض الخفصية وهو المراد  
بقول القائل وليس الاسم غير المسمى وأربعها الاعين والاشارة والثالث  
هو المنقول عن الأشعري لكن لا سيما الله اعني كلمة الجملة خاصة لأن  
مدلول هذا الاسم الذات من حيث هي بخلاف غيره كالعلماء وقد لفظوا  
باعتبار الصفة وقد شبه الأمام الرازي في الألفي على أنه لا يظهر في هذه

المرح

ع

قالوا ايجابوه فقال العالم على النظام الواقع في لوازم ذاته  
فينع خلوه عنه فانكره لقدرة بالمعنى المذكور على اعتقاد  
هم ان نقصان واستواء الالجاب زجاءهم انه الكمال  
العالم وانما كونه فاذرا يقع ان شاء فعل وان لم يشا  
لم يفعل فهو المتفق عليه بين التوفيقين وعلى هذا فلا ولي  
ان يقال ذكر المختار بعد القادر لكن قد يرد ان المختار من غير  
العلافة فانهم قالوا بانه مما قادر لكن قد يرد بالمعنى الذي  
ذكره ليس مقارنا للاختيار فلما صرح بالاختيار علم ما هو  
مذهب المتكلمين قوله فان العاقد قد يضطر الى الفعل فيضطر  
بقدرته هذا دليل اخر على ذكر الاختيار بعد القدرة في العبارة  
ان يقال وكان العاقد قد يضطر الى اخرى **قوله** فعلا كان او  
قوله هذا متعلق بقوله في الصانع الى اخرى اي الكفر لا يلزم  
ان يكون بالقول بل كما يكون بالقول يكون بالفعل الا ان  
ان العقلاء حكموا بكفر من سجد للصنم او التي المصحف في العاقد  
ان **قوله** لانهم تزعمه عما يشبه الظلم والعقم او ما سيجي  
لما ذكر في معنى كغير الجبسية بل ان عليه ان عدم كغيرهم  
الى ان ما يترتب تعظيم الله تعالى وتقدسيه عن سماء  
النفس ويرد على ذكر ان المحسوس القايلين بالنور و  
الظلمة قسدا اهدك تعظيم الله تعالى بتبنيها عن ايجابوه الشرور

ملا اول

قالوا في ان يقال ان كغير يكون المحسوس بانه ليس في النقص  
ما يمكن ان يثبت ما ادعوه فوجه من الموجود بخلاف ما ادعاه  
المغزلة والجبسية فان بعض النصوص يدل على ادعويهم  
ان اجيب عنه كما ذكره لا يلزم على اجوبتها في كتب الكلام  
**قوله** وان يكون حزمة من ضرورات الدين لا يخفى ان  
كون الشيء من ضرورات الدين عيا بما ذكره وايه تعري الا  
بما ان يكون بحيث يعرف العامة والخاصة واذا كان  
كذلك فلا حاجة الى ذكر كونه مجمعا عليه لانه متفق عن ذكر  
بل كونه من ضرورات الدين مستلزم **قوله** ويردون العبد  
الاول لان ثبت الكفر اصلا فيهم ان يمكن شي من ضرورات  
الدين ولم يكن مجمعا عليه وفيه نظر والاولي هنا التقسيم  
الذي ذكره بعض الفقهاء المحققين وهو ان من جحد مجمعا عليه  
فيه نفس وهو من امور الاسلام الطاهرة التي يترك فيها العوام  
والخواص كالصلاة والركوة ونحوها كما في جحد مجمعا عليه  
لا يعرف الا الخواص فليس بكافر ومن جحد مجمعا عليه طاهر الاصل  
فيه معنى الحكم بتكفيره خلاف هذا كطاهر ويعبر عن كلامه شارح  
العلاقة اخصا ركوة **قوله** قلت ولا يبعد ان يقال ان الحكم

الى اخره كل ما ذكره من العباد ونصب الخلق وادبها الفقه  
بين اهل الاسلام لا يوجب الكفر اما الاول فلان العباد  
في فني الحكم المتبحر عليه ليس يكفر كما ذكره اذ نفي الاجماع ليس  
بمؤكد كما ذكره المغزالي واما ادبها الفقه ونصب الخلف  
بين اهل الاسلام فظاهره والاول ان يقال على ما ذكره بعض  
محققي الفقهاء ان ما ذكره هو انه اذا صدق المحققين على  
ان التورم ثابتة في الشرع ثم حمله فانه يكون راد للشرع **مورد**  
والعباد حين في الصحاح التي ما يوجب تكفيرهم الى اخره الظاهر  
من تكفير جميع الصحابة الاكبر واحد جماعة منهم قال بعض الباحثين  
الكبار من الفقهاء بجمع الصحابة كقولهم اسبوا واحدهم  
الصحابة كقولهم من حيث هو صحابي لان فيه استعفاء بحق الصحبة  
ففيه تعرض للنسب على الله عليه وسلم واما اسبوا بغيره من  
الصحابة فلم يوجب لفظ يقتضيه كونه ولا قلته **مورد** والصحاح هو  
الكافي **مورد** ان ندم الشك في كونه ذنبا فلو كان ذنبا فقد ندم  
على ذنب آخر لا يتصور الا شرا من العظم فانه اذا كان مجرد كونه  
ذنبا يوجب الندم فوجب الندم على كل ما ذكره وان لم يكن الندم  
مجرد كونه ذنبا قد يكون غرامة قلنا المعبر حصول الندم على  
المعصية بقبحها واما الثاني ان يكون الندم على معصية بقبحها

ولم يحصل الندم على معصية اخرى اذ يجوز ان يكون الباعث  
على الندم على معصية العلم بقبحها مع انتقام شيء اخر اليه ولا يكون  
باعثا على الندم على معصية اخرى لعدم انتقام ذلك الشيء اليه  
مع ان الباعث على الندم مجرد العلم بالمعصية اذ المراد من الباعث  
على الشيء ما يكون العلم به سببا مضيا على العلم به معصية ولا يكون  
ذلك الشيء معلوما مع انه سبب انتقامه الى العالم بغير المعصية الخاصة  
يكون العلم المذكورة باعثا على الندم ولا يتقدم ذلك الشيء الى العلم  
بغير معصية اخرى مثلا اذا كان رغبة احد في معصية اقل  
رغبة في معصية اخرى يكون ان يحصل الندم على المعصية الاول  
دون الثاني بواسطة تفاوت في معصية الاولى في معصية الثانية بواسطة  
الرغبة فتأمل **قوله** وفي الاخر تأمل اذ صرح الفقهاء انه لا يستغنى  
الوجوب بانك تم ان قوله اوله وشرطه اي شرط وجوبه وندبه  
على ان شرط المذهب ان يظن قبوله لكن كذلك قال الفقهاء  
ان علم انه لا يتحقق في كلامه لكن لا يخاف كرهه فلا يجب المنع ويجب  
وهو اما قال من انه اذا لم يجب لعدم ظن القبول الى اخره **مورد**  
فتركه **مورد** فان قيل لم يورد به غير قلنا المعلم المنكر الذي استقبل به  
الرجل بترتب عليه التعزير وللإمام ان يعفو التعزير وتتركه اذا  
راسي المصلحة فيه ويمكن ان يقال انه نجد على ما وللإمام ان يعفو  
التعزير على التوبح فيكون معنى قوله فتركه انه لم يشدد الامر



عليه بل اقتصر على مجرد التوبيخ **قول** القدرة القوية المؤثرة  
في الطاعة فيه ان الشيخ الاستغوي لا يقول بتغاير القدرة  
ولا يفصل القدرة الى القوية والبعيلة بل المنقول **عنه**  
كما وجد في الكتب كما لموافق قال الامام الرارزي ان  
القدرة تطلق على مجرد القوة التي يبدى الافعال المختلفة  
الحيوانية وهي القوة الفعلية ولا شك ان نسبتها الى الصدر على  
سواء وهي قبل الفعل والقدرة تطلق ايضا على القوة المسيجة  
بشرائط التأثير كلها ولا شك انها هي هذه القوة المسيجة بشرائط  
التأثير مع الفعل ولعل الشيخ الاشعري اراد بالقوة المسيجة  
بشرائط التأثير فلذلك حكم بانها مع الفعل ثم قال اي صاحب الموافقة  
وفي نظره وجه شارح قدس الله به بان القدرة الحاشية ليست  
مؤثرة عند الشيخ فليكن يمكن ان يعقل اراد بالقدرة القوة  
المسيجة بشرائط التأثير **قول** جعل الاسباب موافقة هذا  
المعنى مناسبة لمعناه اللغوي ظاهر والمعصوم غير التوافق  
التوافق في حصول المعصوم وحقنا الله تعالى كما رسم ورض  
الحزب اوله وآخره صلى الله عليه وآله في الرأى القياس حاشية مولانا تقيت حاشية  
على شرح العقائد الكبرى لاهل البيت وهو في **ص ٧٧**

نَهْأَلَهْ أَلْمَهْأَلَهْ